Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 323 ديسمبر 2009 ذو الحجة/ محرم 1431/1430

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين

الخليفيون يهددون بقتل البحرانيين بالسلاح انما هو كيد ساحر، ولا يفلح الساحر حيث أتى

عيدكم مبارك وكل عام وأنتم بخير، وتقبل الله أعمالكم، وهدانا جميعا لعمل الخير والتوحيد الخالص الذي يلغي الاعتراف بربوبية غير الله، ويرفض حكم الطاغوت. وبمناسبة عيد الاضحى الأغر، ندعوه سبحانه ان يزيل عن بصائرنا غشاوة الظن واضطراب الأمن وفقدان الرؤية. وبالمناسبة ايضا ندعوه سبحانه ان يتقبل عمل الشهداء، ويمن على شعبنا بالحرية والاستقلال والانفكاك من ربقة الاحتلال والعدوان والظلم، انه على كل شيء قدير. فاذا كان حجاج بيت الله الحرام قد أحيوا المناسبة منحدرين من منى الى الكعبة الشريفة، ناحرين الهدي، راجمين الشيطان، فان المسلمين مطالبون جميعا باستحضار قيم الحج واهدافه، وان يعيشوا الاسلام نظام حياة يتحرك على الارض وينفتح على الحياة، ويكرس معاني التوحيد والعبادة الصادقة لله وحده، دون سواه. ان العبادة التي يؤيها الحجاج لا تنفصل عن معاناتهم التي يعيشون فصولها على اراضيهم، خصوصا في البلدان ذات الحكم التوارثي الاستبدادي التي استبدلت حكم الله بحكم الظالمين والمتجبرين والظالمين. ان التضحية جزء من الحج، وفي ذلك درس عظيم. فليس الهدف قتل الحيوانات من اجل التلذذ واشباع رغبة في بعض النفوس. انها ليست متعة شبيهة بما يشعر به هواة الصيد عندما يصطادون الفريسة ويغذون في انفسهم شهوة الغلبة. انها جانب عبادي مرتبط بالحج، ينطوي على درس بليغ في التضحية والفداء طاعة لله سبحانه. فالمسلم يسير على خطى ابراهيم الخليل عليه السلام الذي دفعه ايمانه للامتثال لاوامر الله التي طلبت منه ذبح ابنه اسماعيل عليهما السلام. فما كان بوسع ابراهيم الا تنفيذ الحكم الشرعي، بدون ان يفلسف الامور ويبحث عن العلل والاسباب. ان الامتثال للامر الشرعي ضرورة لاكمال شخصية المؤمن، بدون تلكؤ او تراجع، وبدون تحكيم منطق المصلحة والمضرة. انه امتثال للامر الالهي، واستجابة فطرية لمقتضيات الايمان بعيدا عن المنهج الذي يسعى للبحث في منطق المصلحة والمضرة وجعلهما مناط تطبيق الحكم الشرعي.

وبطول المسيرة الانسانية كان منطق التضحية واحدا من عناوين الايمان بالله اولا وبعدالة القضية التي يضحى من اجلها ثانيا، وباستواء منطق البذل من اجل تحقيق النتائج. انها جانب من المعادلة التي تقول ان تحقيق الاهداف غير ممكن الا بالتضحية والعطاء، وان انعدام اي منهما يفضي الى الفشل. وقد وعى شعبنا لهذه الحقائق، وعمل بمقتضاها ردحا من الزمن، وما يزال مؤمنا بمنطقها. فمن غير الممكن تحقيق المطالب العادلة ودحر الظالمين والمعتدين، وكسر منطقهم الاعوج بدون الاستعداد النفسي والمادي لمواجهة ظلمهم وعدوانهم، وذلك يقتضي التضحية والفداء من اجل الحق والوطن والكرامة. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية تواصل عطاء المواطنين وتضحياتهم، وقدموا قوافل الشهداء على ذلك الطريق، واستعلوا على منطق المصلحة الآنية و "التصالح" غير المشروط مع الظالمين والممستبدين. لقد اعلنها شعبنا المقدام صرخة مدوية ضدهم، في كل فرصة اتيحت له لمواجهة الاستبداد. ولم تثنه قوانين التعسفي عن مواقفه الصلبة قط، بل سار على هدي من الله متحديا الطغاة بدون خشية او رهبة من بطشهم. وقد فشل قانون امن الدولة السيء الصيت عن ردع الاحرار او اخفاء صوتهم. وسقط الشهداء مضحين بانفسهم على طريق العدالة والحرية. واليوم لن تثنيهم تهديدات الطاغية وجلاوزته عن الاستمرار في نهج المقاومة المدنية الذي انتهجوه. فما ان خرج القتلة الخليفيون مهددين باستعمال السلاح ضد

التتمة صفحة (8)

* ذكرت صحيفة القدس اللندنية أن الحكومة السعودية طلبت من عدة دول عربية وباكستان أن ترسل مجموعة من قواتها لمساعدتها في قتال الحوثيين ، ومن الدول التي طلبت السعودية مساندتها البحرين وقطر وباكستان والاردن للمساعدة في الحرب ضد الحوثيين على الحدود اليمنية حسب ما ورد في صحيفة القدس العربي التي أضافت: (وشددت السعودية حسب المصادر، على الا تكون للقوات الخليجية التي سيتم اختيارها اي اصول يمنية). من جهتها فقد ذكرت مصادر حوثية في بيان لها تفاصيل أكثر حول القوات المستقدمة لمساندة السعودية وربطتها بمخطط سعودي لاحتلال اليمن حيث قالت: (وهناك دليل آخر على أن السعودية تنوي احتلال الوطن اليمني، وتتمثل في استقدام قوات خاصة من البحرين، ومشاة من الكويت، و1400 من قوات الصاعقة الأردنية)

* قال مدير أمن المنطقة الشمالية بعد إدعاء أن أحد المرتزقة اصيب بزجاجة مولوتوف في مواجهات قرية السهلة الجنوبية في تاريخ 21: " إن رجال الامن لديهم الصلاحيات القانونية التي تخولهم استخدام السلاح الناري لمواجهة تلك الفئة الضالة والخارجة عن القانون متى استدعى الامر ذلك". كما صرح مدير عام مديرية شرطة محافظة المحرق في 17 نوفمبر " أن رجال الأمن قاموا بإطلاق عدة طلقات تحذيرية مساء يوم أمس الأول في منطقة الدير، والتي اسفرت عن إصابة الطفل كميل الغنامي بسلاح الشوزن .

* أصدرت اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب بيانا جاء فيه: "بعد 3 أعوام من محاصرة فرق القوات الخاصة التابعة لجهاز الأمن الوطني لشوارع العاصمة المنامة في يوم عيد الشهداء وتطويق موقع المسيرة المعتاد، وبعد كل الاستنفار الأمني والهجمة الإعلامية للسلطة وأبواقها ضد الاحتفال بذكرى الشهداء لم تجن السلطة غير الخسران وغير المزيد من التوتر والاحتقان الأمني الذي لم يكن في صالح السلطة ولم تجن السلطة من كل تدابيرها الوحشية ضد المواطنين العزل غير إصرار المواطنين على الاحتفاء بذكرى شهدائهم وغير المزيد من السخط والتراجع على المستوى الحقوقي. بل وتعززت نظرة المواطنين للنظام على انه نظام بوليسي لا يفقه لغة غير لغة القمع والتعذيب.هذا العام ستكون المسيرة بمباركة ودعم وتبني رموز علمائية ووطنية وسوف تخرج بأذن الله لتطالب بإنصاف الضحايا ومحاسبة القتلة وسوف تمجد أسماء الشهداء الأبرار الذين سقطوا قربانا لتراب أوال الغالي.

* إزداد الفساد وتراجع مؤشر الشفافية لحكومة آل خلفية حسب تقرير منظمة الشفافية العالمية لسنة 2009 . فقد جاءت البحرين في مرتبة 46 تسبقها دولة قطر ، ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان. يأتي هذا بعد أن تسابق افراد عائلة آل خليفة في الإستحواذ على عائدات النفط ، وسرق الأراضي والشواطيء والبحار حتى أصبح ولي العهد يعرف "بشيخ بحر ".

* تعيش معظم قرى البحرين حالة مستمرة من الاضطراب الأمني من المواجهات بين المواطنين وقوات الشغب الاجنبية ، واستمرت اعتقالات الفجر للقوات الأمنية للشباب والتصريحات باستخدام القوة والرصاص الحي لوقف خروج المظاهرات المطالبة بالافراج عن المعتقلين ووقف التمييز والتجنيس والمطالبة بدستور يكتبه الشعب ، ويتوقع أن تستمر حتى يوم 17 ديسمبر ذكرى عيد الشهداء .

البحرين: حملة اعتقالات في القرى وتصعيد أمني قبل المسيرة السنوية لإحياء ذكرى الشهداء وضحايا التعذيب

السلطات الأمنية تستعمل الذخيرة الحية (الشوزن) في المواجهات مع المحتجين
هجوم على البيوت في الفجر واعتقالات تشمل أحداث وشهادات بالتعذيب في المعتقلات

لأكثر من أسبوعين، تشهد قرى البحرين، خصوصاً في المساء من كل يوم، مواجهات أمنية بين متظاهرين وقوات الأمن الخاصة المدججة بشتى أنواع الأسلحة والمكونة من قوات أجنبية مرتزقة. تركز الاحتجاجات والتظاهرات على قضايا المعتقلين الذين اعتقلوا بسبب نشاطاتهم ومشاركاتهم في أنشطة احتجاجية مناهضة لبرنامج التغيير الديموغرافي المعروف محلياً بـ"التجنيس السياسي"، وفعاليات مطلبية بتحسين الوضع الإقتصادي وأخرى معنية بمناهضة التمييز الطائفي في الدولة.وقد نتج عن هذه الإحتجاجات التي تكاد تكون بشكل يومي، في شوارع القرى المعتمة بالظلمة نتيجة اطفاء الأنوار احتجاجاً على التصعيد الأمني، إصابات بين المتظاهرين، بسبب استعمال قوات الأمن الأجنبية للرصاص المطاطي، والذخيرة الحية متمثلة برصاص الشوزن الذي يستعمل عادة لصيد الطيور، إضافة للغاز الكيماوي الخانق. من جانب آخر، ذكرت السلطات الأمنية إصابة بعض افرادها المرتزقة بسبب الحجارة وما يقذفه المحتجون من قنينات الوقود المشتعلة المعروفة بـ"المولوتوف"، بينما بدأت الأجهزة الأمنية بحملة اعتقالات واسعة شملت أكثر من 17 يافع وشاب من قرى سترة، المعامير، الدير، والسهلة الجنوبية وكرانة إضافة لمدينة حمد.

الاعتقالات:

1) سترة: في عصر الجمعة الموافق 23 أكتوبر الماضي وبعد مسيرة احتجاجية سلمية جابت بعض أزقة سترة انقضت عليها قوات الأمن لتحولها لمواجهة شرسة بينهم وبين المحتجين، قامت تلك القوات باعتقال كل من صادق جعفر النكال (16سنة) وعبدالله أحمد حبيل (20سنة) حيث تشير التقارير لإعتقالهما أمام منزلهما. ولازال الشابان قيد الاعتقال بتهمة الشغب والتجمهر المحظور.

2) **المعامير:** ففي فجر الخميس الموافق 12 نوفمبر الحالي، أكتشف والد الشاب حسن عبدالأمير رضي (20سنة) بأن إبنه لم يكن نائماً في المنزل، وعند اتصاله المتكرر بهاتف ابنه الجوال رد عليه أحد أفراد الجهاز الأمني ليخبره بوجود حسن لدى مركز الشرطة منذ مساء الإربعاء. وتشير التقارير الى أن حسن قد اعتقل، وكذلك سيارته، في منطقة البلاد القديم التي شهدت في تلك الآونة حالة احتجاج عن طريق تفجير اسطوانة غاز، وهو أسلوب تم انتهاجه من أحداث التسعينيات الاحتجاجية. وقد تم محاصرة حسن في سيارته من قبل قوات أمن بلباس مدني وأخرى بلباسها العسكري، واقتيد من هناك لمركز النبيه صالح حيث تعرض للضرب والتعذيب الشديد باستخدام الفلقة والتعليق. تجدر الإشارة الى أن حسن يعاني من أمراض قلبية اضطر معه جهاز الأمن لأخذه لمستشفى السلمانية وهو عار من الثياب، الأمر الذي سنح لأهله رؤيته والإطمئنان عليه بعد ثلاثة أيام من الإعتقال والمعاملة غير الإنسانية والتعذيب الجسدي والنفسي. تم عرضه على قاضي المحكمة الصغرى الذي أمر بحبسه لمدة شهر على ذمة التحقيق. في حوالي 3:30 ظهر الثلاثاء الموافق 17 نوفمبر، حاصرت قوات الأمن (العسكرية والمدنية) المدججة بالسلاح منزل الشاب مجيد حسين صليل (28سنة)، ولم يكن متواجداً في المنزل وطلب من والده إحضار ابنه، فاتصل به على الهاتف ليخبره بالأمر. استجاب مجيد لأمر القبض الذي لم يراه مكتوباً ولم يعرض على والده أيضا. بحسب التقارير التي وصلت، فإن مجيد تعرض لصنوف التعذيب من الضرب والتعليق، والفلقة والحرمان من الأكل والسباحة، ولا يعلم بالتهمة الموجهة له غير أنه تم عرضه على قاضي المحكمة الصغرى التي أمرت بحبسه لمدة شهر على ذمة التحقيق.تجدر الإشارة الى أن عشرة من أبناء هذه القرية- بينهم أحداث- يواجهون محاكمة جنائية بتهمة قتل الباكستاني شيخ محمد رياض في مارس الماضي والذي توفى متأثراً بجراحه في مستشفى السلمانية بعد أن تعرض للحرق في سيارته في منطقة المعامير. إضافة لأولئك الشاب حسين أحمد الذي يقضي عقوبة المحكمة الصغرى بالسجن ستة شهور بتهمة التجمهر والشغب في قرية المقشع، تنقضي الشهر القادم.

3) **الدير:**

شهدت قرية الدير القريبة من مطار البحرين سلسلة احتجاجات متواصلة بشكل شبه ليلي صحبتها مواجهات اتسمت بالعنف والحصار للقرية وتكسير للسيارات الواقفة في أزقتها، كما أثبت ذلك مسجل على اليوتيوب لصوت أحد قياداتها الميدانية وهو يقود هجوماً على القرية. وكان أقسى تلك المواجهات ما حدث عشية جلسة محاكمة ما عرف بمعتقلي المعامير يوم الثلاثاء الموافق 17 نوفمبر الحالي، حيث استعملت الأجهزة الأمنية الذخيرة الحية من خلال رصاص الشوزن المستخدم عادة لصيد الطيور البرية. وقد نتج عن تلك المواجهات إصابات بين صفوف المحتجين عرف منهم الشاب كميل حسن الغنامي (16سنة) بعد أن انتشرت صور له في الإنترنت وطلقات الشوزن منتشرة في انحاء كثيرة من جسمه. وقد أعتقل كميل فجر اليوم التالي بمعية أربعة أخرين من نفس القرية وهم: سيد علي سيد سعيد (22سنة)، حسن علي حسن (26سنة)، حسين علي أحمد العمر (23سنة) ورضا رجب العمر (15سنة). لم يظهر أي من تلك القوات أي أمر قضائي بالإعتقال، ولا يعرف أهالي المعتقلين مصير أبناءهم أو وضعهم الصحي خصوصاً المصاب كميل حسن الغنامي حيث هناك قلق شديد على حياته ووضعه الصحي بعد أصابته برصاص الشوزن. وتشير الأخبار الى تعرض المعتقلين الى التعذيب الشديد في مراكز الأعتقال. بعد يومين من الإعتقال السابق على شباب قرية الدير، أعاد جهاز أمن الدولة الهجوم في الفجر من خلال الاعتداء على منزل أربعة شبان آخرين من نفس عائلة العمر وهم: محمد فيصل العمر (19سنة)، حسين فيصل العمر (17 سنة)، أحمد عطية العمر (18سنة) وأحمد عبدالمطلب العمر (16سنة). وقد اقتاد الشبان لجهة غير معروفة حيث لم يظهر لعوائلهم أي وثائق رسمية تشير لأمر قضائي باعتقال أبناءهم، ولم يسمح لأي منهم باللحاق بقوة الإعتقال المكونة من قوات مسلحة بلباس عسكري ومدني لمعرفة الى أين سيؤخذ أولئك الشباب. وبهذا يكون تسعة من أبناء قرية الدير رهن الاعتقال، وقد جددت النيابة حبسهم على ذمة القضية حيث تتهمهم بالتجمهر والشغب.

4) **مدينة حمد**

في صباح الإحد الموافق 22 نوفمبر، قامت أفراد من جهاز أمن الدولة باعتقال الشاب عبد العزيز عبد الرضا ابراهيم (23 عاما) من مقر عمله كما تم مصادرة سيارته وما فيها من محتويات ولم يعلم أهل الشاب عبدالعزيز عن اعتقال ابنهم إلا بعد تأخره عن عودته المعتادة من العمل، واستلامهم اتصال هاتفي من مقر عمله يفيد باعتقاله من قبل أفراد الأمن. ولا يعلم الأهل عن سبب اعتقال عبدالعزيز كما لا يعرفون موقع احتجازه على أمل أن يتم السماح لهم بزيارته والاطمئنان على صحته.

5) **السهلة الجنوبية / مدينة حمد**

إثر احتجاجات في قرية السهلة تبعتها اصابة أحد أفراد القوات الخاصة- كما أعلنت وزارة الداخلية البحرينية- قام جهاز أمن الدولة في أوقات فجر الإثنين الماضي الموافق 23 نوفمبر بمحاصرة بيوت عدد من شباب تلك القرية قبل الهجوم عليهم دون إذن قضائي وكسر أبواب منازلهم وتخريب محتويات ساكنيها. وقد شمل المعتقلين كلا من: سيد صادق سيد علي مهدي (17سنة) وهو طالب في المرحلة الثانوية، وسيد عيسى سيد عباس (22 سنة) ولا يعرف لحد الآن التهم الموجهة لهم، كما لم يستطع أي من أهاليهم أو المحامين الإلتقاء بهم، ويتخوف أن يتعرضوا للتعذيب والمعاملة غير الإنسانية خصوصاً بعد أن أعلنت السلطات عن اشتراك 30 شخص في الإحتجاج الذي أودى بإصابة أحد أفراد قوات الأمن المرتزقة.

6) **كرانة**

في ذات اليوم الذي تم الهجوم على شباب السهلة، قامت قوات الأمن الخاصة عند حوالي الساعة 3 قبل فجر يوم الأثنين الموافق 23 نوفمبر بمداهمة منزل الشاب عيسى عبدالله كاظم (18سنة) ولا يعرف سبب إعتقاله والمكان المحتجز فيهِ.

ويعتقد أن حملة الإعتقالات المشار لها آنفاً ما هي إلا ضربة استباقية لفعاليات يوم الشهداء وضحايا التعذيب والتي تتوج بمسيرة جماهيرية في 17 في شهر ديسمبر من كل عام يتم قمعها بشراسة من قبل السلطات الأمنية. وعادة ما ينتج عن هذه الضربات الأمنية إصابات آخرها الشهيد علي جاسم في العام 2007م وجملة اعتقالات يتم اخراجها بشكل أمني، كما حدث لمعتقلي ديسمبر من ذلك العام وكذلك العام 2008م وما جرى بينهما من مسرحيات أمنية معروفة.

وتعبر حركة حق عن قلقها البالغ لضيق صدر السلطات بوسائل التعبير الشعبية والمسيرات السلمية المطالبة بالإفراج عن معتقلي المطالبات والأنشطة السلمية المختلفة والتي تشمل الإحتجاج على برنامج تغيير التركيبة السكانية (التجنيس السياسي) الذي يشرف عليه الديوان الملكي، وبرنامج التمييز الطائفي المستشري في الاجهزة الحكومية والحرمان من الحقوق الإقتصادية وحق السكن الملائم والوظيفة التي تضمن الكرامة الإنسانية للمواطنين. كما تستهجن الحركة إصرار السلطات على انتهاج القوة المفرطة واستعمال الذخيرة الحية لقمع تلك الفعاليات، والى سيادة اللغة الأمنية من خلال المسرحيات الأمنية التي اعتاد البحرينيون عليها في ديسمبر من كل عام، والتي نتج عنها اعتقال وسجن العديد من النشطاء بعد أن تعرضوا لصنوف التعذيب لإرغامهم على الإعترافات. والمتوقع أن تعلن الأجهزة الأمنية عن مسرحية أمنية جديدة، بعنوان الأعتداء على موظفين أثناء تأدية الواجب، وتكرر السيناريوهات السابقة وتدخل البلاد في توتر أمني وتزيد من وتيرة الاضطرابات والاحتجاجات وما يصاحبها من مواجهات بسبب ما تلاقيه من قمع القوات الأجنبية المرتزقة. وعليه، فإن حق تحمل السلطات كامل المسئولية عن تردي الوضع الأمني وغلبة التوتر وعدم الإستقرار في البلاد بسبب ما تنتهجه من سياسة أمن تستهدف قمع المواطنين وحرمانهم من حقهم في التعبير والإحتجاج السلمي.

حركة حق - 29 نوفمبر 2009م

الشيخ النوري:وزير الداخلية فاشل فاسد ويجب أن يقال

تحدث عضو تيار الوفاء الإسلامي ، الشيخ سعيد النوري في 20 نوفمبر 2009 بمسجد إسكان عالي عن اشتداد قمع الشعب من قبل حكومة آل خليفة. وكان من بين قوله ما يلي:

" رصاص الشوزن "

في هذه الأيام هناك مناوشات أمنية في الكثير من قرى البحرين والجمع يعلم أن هناك ملفات سياسية كثيرة تسبب التأزيم ملف التجنيس وملف الدستور والتمييز وملف المعتقلين وخصوصا معتقلي المعامير والمعتقلون يزيدون فكل بضعة أيام هناك معتقلون جدد ، ولذلك هناك احتجاجات رد فعل شعبي طبيعي على وجود مطالب وملفات تأزيمية ووجود معتقلين ولكن الملفت للنظر أن وزارة الداخلية في الآونة الأخيرة أخذت تتعامل بشراسة واضحة وبقمع واضح ضد المواطنين وآخر ذلك ما حدث في قرية الدير وهو حادث خطير ما حدث في قرية الديرهو ان المحتجين ضربوا برصاص الشوزن ورصاص الشوزن هو رصاص يستعمل ضد الطيور والحيوانات ومحرم دوليا ورصاص الشوزن مشكلته عندما يطلق على الإنسان تنطلق منه كريات معدنية تدخل في الجسم وتتناثر فيه وتسبب حروق في الجسم وللأسف وزارة الداخلية استعملت بصورة مؤكدة هذا السلاح في منطقة الدير والصور موجودة بالانترنت التي تدل على إصابة بعض الشباب بهذا السلاح وآثار الحروق والكريات المعدنية الموجودة في مختلف مناطق أجسامهم ، فوصلنا إلى حالة استعمال مثل هذه الأسلحة المحرمة .

"تغيير السياسات من مصلحة الوطن"

المثل يقول (من جرب المجرب حلت عليه الندامة) والسلطة السياسية منذ التسعينيات وإلى الآن وهي تعتقل وتعذب وتقمع وتضرب وكل يوم تستعمل سلاح جديد ضد المواطنين العزل الأبرياء والنتيجة هي أن الاحتجاجات تتوسع وها نحن منذ الانتفاضة إلى الآن مرت علينا على الأقل خمسة عشر سنة من القمع والإرهاب الحكومي والنتيجة أن المواطنين كلهم غضب على هذه السلطة وجزء من المواطنين يعربون عن هذا الغضب من خلال الاحتجاجات ، كلما اشتد قمع المواطنين كلما اشتدت الاحتجاجات وأقول بكل صراحة لاسمح الله لو تعرض مواطن لإعاقة دائمة أو سقط شهيد لو حدث أي شئ كبير بسبب هذا القمع فإن الأمور ستخرج عن السيطرة والحديث اليوم عن انتفاضة جديدة وخروج الأمور عن السيطرة وهذا ليس في مصلحة السلطة وليس في مصلحة الشعب ، فيجب على السلطة أن تغير سياساتها ، وسياسات التعامل الأمني والقمعي لا تجدي والسياسة الوحيدة المنطقية مع هذا الشعب هو التواضع مع هذا الشعب والحوار مع المعارضة حول الملفات ، لا يوجد أمام السلطة غير هذا العلاج وهو الحوار مع الشعب والمعارضة لحلحلة الملفات.

"الضغط الخارجي احرج السلطة ووزير الداخلية يجب ان يقال"

السلطة تعاني من حرج كبير في المنظمات الدولية الخارجية ، حكومة البحرين فشلت فشلا ذريعا في الدفاع عن نفسها أمام المنظمات الدولية وأمام المعارضة في الخارج وتصريح مجلس الوزراء الأخير يشير إلى هذا المعنى والحكومة في وضع حرج.ويجب على الحكومة أن تغير سياسات القمعية لتجرب سياسات الحوار لو أن السلطة تعلن الحوار الجدي مع المعارضة حول الملفات خلال ساعات ستتوقف كل الاحتجاجات لو فقط تعلن الحوار الجدي وهذا الشعب ليست له مطالب تعجيزية لو أن السلطة تقدم بعض التنازلات البسيطة والقليلة فالشعب يمكن أن يقبل ببعض التنازلات الجدية أما سياسة القمع فهي سياسة فاشلة وعقيمة.هناك أشخاص يمثلون فأل سيئ على هذا الشعب وأولهم وزير الداخلية ويجب إقالة وزيرالداخلية فهو من الوزراء الفاسدين منذ أن أسلم وزارة الداخلية وإلى الآن والوضع الأمني في البلد لم يهدأ ، وزير الداخلية وظيفته الكبرى هو ان يحفظ الأمن وهذا الوزير فشل في أهم وظائفه فلماذا يبقى ؟ وزير الداخلية وزير فاشل فاسد ويجب أن يقال.

بحريننا و ليست بحرينكم

كثر الحديث في الآونة الاخيرة عن البحارنة فبعضهم اتهمنا باننا مجنسين و البعض قال باننا اتينا من المحمرة و القطيف و غيره من الكلام السخيف الذي صدر من اشخاص غير بحرينين اساسا فاشلين , و اكبر نموذج هو وزير المسرحيات الضعيف الذي لا يقوى الا على تفتيش النساء كالذي حصل مع كريمة الشيخ الجدحفصي او الانتقام من الاطفال و ضربهم بالشوزن عندما تكون هناك احتجاجات في القرى كالذي حصل مع طفل السنابس و اخرهم طفل الدير .انا هنا لست بصدد الدفاع عن البحارنة او اسرد لكم تاريخنا العريق و المشرف الممتد لآلاف السنين, لاننا لسنا في موقع اتهام لكي ندافع عن انفسنا و انما الاخرون و هي العصابة الحاكمة هي من ساتكلم عنها اليوم في موضوعي و اثبت لكم من المصادر بانهم غير بحرينيين, و كيف دنسو ارض اوال الطاهرة و كيف قتلو من قتلو وسرقو الاراضي و غيرها من الجرائم الوحشية التي لا نظير لها الا في فلسطين المحتلة او في جنوب لبنان .

من هي العصابة المحتلة و كيف دخلت البحرين ؟

في بداية 1700م بدأ هجوم من العتوب (و هو تحالف ثلاث قبائل : أسرة ال خليفة الحاكمة مع آل الصباح و الجلاهمة). و يذكر هذه الرواية الشيخ يوسف البحراني في كتابه لؤلؤة البحرين.و ذكر الشيخ يوسف البحراني ان القرى تم احراقها و فرض عليها الحصار ثلاث مرات من قبل حكام مسقط و حدثت مجاعة و لأول مرة في تاريخ البحرين حتى استسلم أهل البحرين و هرب كثير منهم للخارج. (حدث الامر ذاته في 1799 واستولى حكام مسقط على البحرين لمدة 3 سنوات بعد حرب مع ال خليفة واهل البحرين وهي الحادثة التي استشهد فيها العلامة الشيخ حسين العصفور الذي لازال يقلده الكثير من شيعة البحرين.

في سنة 1735م أعاد نادر شاه توحيد ايران فعاد الحكم الايراني إلى البحرين في سنة 1737م و بنى القلعة الحالية (قلعة المنامة) و أسس الحكم الايراني مرة أخرى. الحكام الذين حكموا البحرين من سنة 1737م لغاية 1783م كانوا من آل مذكور و هم يمثلون الحكم السياسي الايراني. أما شيخ الإسلام (الحاكم الديني) فقد كان من أبناء البلد. في هذه الفترة كانت البحرين معرضة للاضطراب لانها هي البلد الغني في الخليج و كان يشاركها في هذا الامر البصرة. أما البلدان الأخرى فكانت تكثر فيها المجاعة و تموت من الجوع كما حدث في نجدفي العشرينات من القرن الثامن عشر. ولذلك فإن الكثير من سكان الجزيرة العربية كانوا يقتربون من البصرة للحصول على بعض من التجارة العامرة هناك ولذلك تكونت الكويت في تلك الفترة. القحط أما البحرين فكانت محط الأنظار لكثرة العيون فيها و كثافة الزراعة و فيها اللؤلؤ و أغنى الناس كانوا هم أهل البحرين. حدثت خلال هذه الفترة حرب أهلية داخل البحرين بين العوائل المتنفذة فيها مثل عائلة البلادي (حاليا تسمى الجشي) وآل مدن و آل ماجد وغيرهم. وحدث التصادم بين المدينتين الرئيسيتين المتمركزة فيها هذه العوائل و هما جدحفص و بلاد القديم – العاصمة أنذاك. و كانت البلاد القديم دائماً في حالة تنافس مع جد حفص، فحدث القتال فيما بينهما و انتهت بانتصار جدحفص على البلاد القديم. فاستعانت الأخيرة بآل خليفة الموجودين في الزبارة سنة 1783م. حدثت الحرب الاهلية بعد فشل حملة قادها أل مذكور ضد ال خليفة الذين اتهموا بقتل عدد من اهالي سترة اثناء شجار حدث في العام 1782 بين عدد من اتباع آل خليفة الذين جاءا للتجارة وبعض اهالي سترة. انتهت المعركة البحرية ضد ال خليفة بالزبارة بفشل ذريع مما ادى لنشوب الحرب الاهلية بين جدحفص والبلاد. في فترة ما بين 1783-1799م استقر الحكم إلى الحاكم الأول من عائلة ال خليفة و هو الشيخ أحمد ال خليفة.

ما بين 1799-1802م اصبح حاكم مسقط حاكم البحرين و عين شخصاً من آل عصفور نائباً عنه لمدة 3 سنوات. ثم تعاون آل خليفة مع الوهابيين و كانت بداية ظهورهم في الجزيرة العربية ولذا حكم الوهابيون البحرين لمدة 9 سنوات (1802-1811م). بعد ذلك تعاون آل خليفة مع حكام مسقط ضد الوهابيين و طردوهم من البحرين.

فترة 1811-1869م هي فترة تحارب أجنحة آل خليفة مع بعضهم البعض فهرب الكثير من اهالي البحرين إلى مناطق عديدة مثل القصبة و البصرة و الأهواز.

في عام 1869م كان هناك عزم من بريطانيا على إنهاء كل هذه المشاكل فتدخلت في البحرين بصورة مباشرة و طردت فرعاً من العائلة الحاكمة وهجرت بعضهم إلى الخارج و هو الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة (و حفيدته الشيخة مي آل خليفة و هي خبيرة في كتابة تاريخ البحرين). و الشيخ محمد بن خليفة طرد من البحرين لأنه قتل أخاه الشيخ علي بن خليفة. ولذا أحضر البريطانيون الشيخ عيسى بن علي آل خليفة من قطر و كان عمره 21 سنة و استمر في حكم البحرين 54 سنة. و هذه هي الفترة التي استقر فيها الحكم و هي الفترة التي تم التعامل مع الذين يطلق عليهم بـ\"البحارنة\" معاملة قاسية حيث فرض عليهم نظام السخرة (و هو نظام اقطاعي حيث يستلم شيخ من العائلة الحاكمة قرية أو قريتين او اكثر و يعين شخصاً من هذه المنطقة يسمى \"وزيرا\") . و مهمة هذا الوزير اخبار الشيخ عن عدد أفراد العوائل الموجودة في القرية و حصر ممتلكاتهم و مزارعهم و ثرواتهم لدفع الضرائب للشيخ. و هذا النظام الإقطاعي الظالم طبق فقط على فئة البحارنة مما ترتب عليه هجر المزارعين

إصابات وضحايا بالقمع الخليفي بينهم أطفال

مركز البحرين لحقوق الإنسان
25نوفمبر 2009م

يعرب مركز البحرين لحقوق الإنسان عن قلقه البالغ للتصعيد الخطير الذي انتهجته السلطات البحرينية، والمتمثل في سياستها بإطلاق الرصاص الحي (الشوزن Shotgun)في مواجهتها للاحتجاجات الشعبية المطالبة بالإفراج عن المعتقلين الذين تم إلقاء القبض على غالبيتهم لمشاركتهم في التظاهرات والأحداث التي تشهدها مناطق البحرين المختلفة، بسبب استمرار الحكومة في سياستها في تغيير والتلاعب بالتركيبة السكانية من خلال عمليات التجنيس السياسي المستمر والتمييز الممنهج ضد أبناء الشيعة على جميع الأصعدة والمستويات وتهميش قراهم ومناطق سكنهم، وعودة حالات التعذيب الممأسس في السجون البحرينية منذ 2006، وجلب واستخدام وتدريب رجال المرتزقة الأجانب لموجهة الاحتجاجات التي تشهدها مدن وقرى البحرين، والتي تأتي بهم الجهات الأمنية للمشاركة في القوات الخاصة التابعة للأمن الوطني أو المليشيات المدنية التابعة له.

وما يميز المرحلة هو تدشينها بتصريح لمدير عام مديرية شرطة المحافظة الشمالية كان قد أرسل للصحافة، ومفاده "أن وزارة الداخلية لن تتهاون في التعامل مع الخارجين عن القانون بكل حزم وقوة، ضد تلك الأفعال الإجرامية التي تستهدف حياة المواطنين والأمن، وان رجال الأمن لديهم الصلاحيات القانونية التي تخولهم استخدام السلاح الناري لمواجهة تلك الفئة الضالة والخارجة عن القانون متى استدعى الأمر ذلك، إلا أنهم مازالوا يتحلون بسياسة ضبط النفس على رغم الاعتداءات المتكررة عليهم".

وفي تصريح أخر لمدير عام مديرية شرطة محافظة المحرق بأن "رجال الأمن قاموا بإطلاق عدة طلقات تحذيرية مساء يوم أمس الأول- الاثنين 16 نوفمبر الحالي- في منطقة الدير وذلك على إثر قيام مجموعة من مثيري الشغب والتخريب بعد تجمعهم وقيامهم بإشعال الحرائق في الإطارات وحاويات القمامة ما أعاق حركة المرور، مشيرا إلى أن المتظاهرين استخدموا الزجاجات الحارقة "المولوتوف" والحجارة وأسياخ الحديد، وهو الأمر الذي استدعى تدخل قوات حفظ النظام للمحافظة على الأمن ووقف ومنع هذه الأفعال التي تؤدي إلى تعريض الأرواح والممتلكات للخطر".

وصاحب هذه التصريحات حملة عنيفة اتسمت بالاستخدام المفرط للقوة واستعمال الذخيرة الحية بعد توقف دام عدة شهور، إلى جانب استخدام الرصاص المطاطي ضد المتظاهرين الذين تتراوح أعمارهم عادة ما بين 12 عاما إلى 25 عاما، وكذلك استخدام وسيلة العقاب الجماعي الممارس ضد القرى والمناطق الشيعية، من تكسير للسيارات الواقفة أو ضرب المارة[2] في تلك المناطق المحتجة، وإغراقها بالغازات المسيلة للدموع. وعادة ما تهدف القوات الخاصة من وراء العقاب الجماعي إلى الضغط على وجهاء وقاطني هذه القرى والمناطق للدفع بهم إلى إيقاف هذه الأعمال الاحتجاجية.

فقد قام مركز البحرين لحقوق الإنسان بتوثيق عدة حالات استخدم فيها إطلاق الذخيرة الحية أو الرصاص الإنشطاري المعروف محليا بـ"الشوزن" والذي يستخدم عادة في صيد الطيور والحيوانات الصغيرة، ومن هذه القرى والمناطق قرية كرزكان، ومنطقة البلاد القديم، وسترة، والدير بشمال المحرق، والدراز، وكرانة، وأبوصيبع، وهي كلها مناطق شيعية. ويشارك في هذه الحملة الأمنية أفراد بلباس وسيارات مدنية (مليشيات) تجوب القرى والمناطق المختلفة وتطلق النار الحي على المتظاهرين، وعادة ما يكون هؤلاء المدنيين هم من نفس المجموعات التي تجلبها الجهات الأمنية للعمل كمرتزقة في صفوف القوات الخاصة. ولازالت البحرين ترفض التوقيع على الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقةواستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم . وفي مساء يوم الخميس الموافق 19 نوفمبر2009، أكد احد المواطنين لمركز البحرين لحقوق الإنسان انه شاهد قيام أفراد تلك المجموعات في سيارة مدنية (تويوتا بيكب بيضاء - يحتفظ المركز برقمها)، وهي تتوقف أمام مقهى كوستا بدوار قرية أبوصيبع- وإطلاق الأعيرة النارية الحية على المحتجين المتظاهرين من داخل السيارة، في وقت كان بعض المتظاهرين يشعل النار في إطارات السيارات أو صناديق القمامة، وفي وضع لا يستلزم إطلاق النار فيه لعدم وجود أي خطر حقيقي على أرواح هؤلاء الأفراد. كما أكد عدة شهود عيان عن لجوء القوات الخاصة إلى استعمال رصاص (الشوزن) لتفريق المتظاهرين في عدد من القرى والمناطق في البحرين، مما نجم عنه سقوط إصابات عديدة.

ويخشى مركز البحرين لحقوق الإنسان من أن يتسبب استخدام الأجانب كمرتزقة في قمع الاحتجاجات التي تشهدها قرى ومناطق البحرين سيؤدي الى تنامي الشعور بالكراهية تجاه الأجانب قاطبة، خصوصا في ظل تمادي السلطة في سياستها بمنح هؤلاء الجنسية البحرينية، ويخشى المركز كذلك في أن التمويه على المتظاهرين من خلال استخدام السيارات المدنية في اقتحام القرى من قبل أفراد بلباس مدني ربما يعرض الكثير من المدنيين الأبرياء للمخاطرة، جراء بعض ردود فعل المتظاهرين تجاه هذه القوات التي ربما يشوبها الخطأ أو التشخيص غير الدقيق الذي ربما يؤدي إلى إصابة مدنيين لا دخل لهم فيما يجري من مواجهات شبه يومية.

وقد حظي إطلاق النار في مارس الماضي ضد أربعة أطفال من قبل نفس المجموعات الأمنية إلى تغطية صحفية في احد الصحف المحلية، إلا أنها تلقت سيلا من الانتقادات والضغوط من قبل السلطة أو الصحف والكتاب القريبين منها جراء تلك التغطيات. وكان لذلك الدور السلبي في امتناع جميع الصحف المحلية عن تغطية ما يحدث هذه الأيام من إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين لخشيتهم من ردة فعل السلطة.

ونظرا للتخوف الذي ينتاب ضحايا إطلاق النار من عمليات الاعتقال والملاحقات الأمنية فإن غالبيتهم يترددوا عن مراجعة المستشفيات لتلقي العلاج الصحيح، ويكتفون بالتضميدات المنزلية أو بعض العلاجات العلاجات الشعبية، مما يشكل خطرا كبيرا على حياتهم أو مستقبلهم الصحي. ويذكر بأن لدى المستشفيات المحلية أوامر بضرورة إطلاع الجهات الأمنية قبل الشروع في معالجة أي مصاب في التظاهرات الاحتجاجية- ويحمل المركز السلطات البحرينية كامل المسئولية لسقوط الضحايا ويذكرها في أن العشرات من القتلى قد سقطوا جراء إطلاق النار الحي إبان فترة التسعينات في المواجهات المطالبة بالإصلاحات، إلا إنها فشلت في وقف تلك الاحتجاجات، وان وعود ملك البلاد الإصلاحية إبان

التتمة صفحة 5

الدير: الشاب كميل الغنامي (15 سنة) وإصابات كثيفة برصاص الشوزن في مناطق كثيرة من جسمه

الذخيرة الحية - تتمة ص 4

تلك الفترة هي التي كان لها الدور في إخماد تلك الانتفاضة. وعليه فأن مركز البحرين لحقوق الإنسان يعتقد أن الإفراط في استخدام القوة سوف لن يودي إلا إلى مزيد من التصعيد وعمليات العنف التي سيكون لها الدور في تأزم وتعقيد الوضع العام بدل من إيجاد الحلول له.

يقدم مركز البحرين لحقوق الإنسان بعض الحالات التي تم توثيقها لبعض من ضحايا إطلاق النار الحي (بالشوزن)، مع عدم كشف هويات وتفاصيل بعض الضحايا وذلك لعدم رغبتهم أو رغبة أهاليهم في ذلك. ولكن المركز على استعداد تام لتزويد هوياتهم أو أي تفاصيل أخرى لم تذكر هنا، لأي جهة حقوقية محلية كانت أم دولية لمزيد من الدراسات أو التحقيق المستقل.

شهدت قرية الدير موجة من التظاهرات والاحتجاجات مساء الاثنين الموافق 16 نوفمبر انتهت بإطلاق النار الحي على المتظاهرين من قبل القوات الخاصة التابعة لجهاز الأمن الوطني، كان أعنفها - عشية محاكمة ما عرف بحادثة المعامير، والتي نتج عنها إصابات كثيرة، عرف منهم الطفل كميل الغنامي (15 سنة) حيث تم اعتقاله بجراحه وزجه في السجن فجر يوم الثلاثاء الموافق 17 نوفمبر، حينما اقتحمت القوات الخاصة منزله لاعتقاله مع ثلاثة من شباب تلك القرية واخدهم إلى جهات مجهولة، وذلك بعد انتشار صور له على الإنترنت توضح إصابته بأعداد كبيرة من طلقات الشوزن ((Shotgunفي مناطق مختلفة في جسمه.وهناك الكثير من الإصابات الأخرى التي سقطت في نفس المنطقة أو في مناطق أخرى من قرى ومناطق البحرين في هذا نفس الفترة، والتي لازال ضحاياها يعانون من الجراح إلا إنهم يخشون العلاج في المستشفيات خوفا من اعتقالهم.

وفي شهر أكتوبر الماضي وبسبب استمرار احتجاز معتقلي كرزكان الذي امتد لقرابة 18 شهر، اتسمت المنطقة الغربية خصوصاً قرى مثل كرزكان ودمستان والهملة، باحتجاجات شبه يومية لم تتوقف إلا بعد الإفراج عمن تبقى بتاريخ 13 أكتوبر الماضي بعد الحكم بالبراءة على 19 منهم في تهمة قتل أحد أفراد قوات الأمن في أبريل 2008م. وقد عمدت السلطات الأمنية في قمع تلك الاحتجاجات التي رافقت عملية الاعتقال والاحتجاز بعنف مفرط وتسببت في إصابة العديد من شباب المنطقة بالرصاص الحي (الشوزن). جميع تلك الإصابات تنشر صورها وتوثق لأول مرة نتيجة التخوفات سالفة الذكر، والصور التالية هي لبعض تلك الإصابات التي تم معالجتها بطرق شعبية في الخفاء.

وفي شهر مارس الماضي وفي خضم احتجاجات عديدة شهدتها مناطق مختلفة في البلاد تطالب بالإفراج عن المعتقلين الذين من بينهم الكثير من النشطاء السياسيين أو المدافعين عن حقوق الإنسان، وكانت صحيفة (الوسط) البحرينية قد تابعت موضوع إصابة أربعة أطفال، أعمارهم ما بين 11-14 سنة، أطلقت القوات الخاصة النار عليهم وهم في مناطق مختلفة في منطقة السنابس، الأمر الذي تسب في نقلهم للمستشفى وإجراء عمليات جراحية لإزالة بعض الكتل المعدنية الصغيرة التي اخترقت أنحاء مختلفة من أجسادهم. وبحسب تلك الصحيفة المنشورة بتاريخ 03 أبريل 2009م، فقد "قرّر الأطباء عدم إجراء العملية الجراحية لاستخراج الـ 23»كتلة معدنية «من جسم المصاب أكبر علي (14 عاما) تفاديا للتأثيرات ذلك على مستقبله الصحي.

وقد أفاد والد المصاب بإن الأطباء أخبروه بعدم جدوى إجراء أية عملية لابنه في الوقت الراهن لاستخراج الشظايا التي أصيب بها، وان الشظايا قد اخترقت واستقرت في مناطق عميقة بالجسم بحيث أصبح من الصعب والخطورة القيام بأية محاولات لاستخراجها؛لإمكانية تلف الأعصاب". وفي موضع آخر في نفس الجريدة:"وأما عن المصابين حسين طالب (11 سنة) ويوسف عباس (13 سنة) اللذين أصيبا بطلقات (الشوزن) فيما عرف بحادثة السنابس إن الأطباء قاموا باستخراج 9 شظايا من الأول، واثنتين من الثاني". وذكر والد الطفل لـ »الوسط « أنه شاهد إحدى الشظايا التي استخرجت من أحد الطفلين (11 و 13 عاما) اللذين أصيبا مع ابنه بعد أن تم استخراج بعض من الشظايا منهما في العملية التي أجريت لهما قبل يومين، مشيرا إلى أنها بشكل »مكعب «وليس دائري، كما أنها صغيرة الحجم جدا. وتشير التقارير إلى أن القوات الخاصة أطلقت رصاص "الشوزن" على أكبر علي (14عاما) في ظهره عندما كان يهم بالرجوع إلى منزله في قرية بلاد القديم، عندما انتهى من لعب كرة القدم مع رفاقه في السنابس. أما حسين طالب (11 عاما) فقد أطلقت عليه القوات رصاص (الشوزن) في ظهره ورجله عند خروجه من المسجد بعد أداء صلاة المغرب والعشاء. كما تعرض طفل آخر (13 عاما) لطلقات من سلاح (الشوزن) ، أصابته في رجله وظهره، كما أصيب عبدالله سوار (12 عاما) بطلقات (الشوزن) في أنحاء مختلفة من جسمه نقل على أثرها للمستشفى. وقد وجهت النيابة العامة لاحقا إلى الصبية الذين أصيبوا بطلقات الشوزن في السنابس، تهمتي التجمهر والشغب، وأمرت بإخلاء سبيلهم.في منتصف مارس الماضي، واحتجاجاً على استحواذ الحكومة على أراضٍ بدعوى إنها استملكت لـ "أغراض عسكرية" خرجت تظاهرات في قرية مهزة بجزيرة سترة تطالب بوقف عملية دفان الساحل الشمالي الشرقي لمنطقة سترة. وقد أسفرت تلك التظاهرات عن وقوع إصابات في صفوف المتظاهرين، كثير منها بسبب استعمال الرصاص الحي (الشوزن) بشكل مباشر على أجسادهم. وبسبب اعتقال الأجهزة الأمنية لبعض

سترة: شاب (22سنة) مصاب برصاص الشوزن في رجليه وآخر أصيب بالقرب من

نشطاء منطقة الدراز، تجمع الأهالي احتجاجاً عند دوار القرية في اعتصام سلمي يوم 15 مارس 2009م، إلا أن القوات الخاصة هاجمتهم مستخدمة الذخيرة الحية (الشوزن) ، إضافة إلى الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع، وقد أدى ذلك الهجوم لإصابة عدد من المتظاهرين. ويعتقد مركز البحرين لحقوق الإنسان بأن الاستخدام المفرط للقوة وإطلاق النار الحي على المتظاهرين يعبر عن ضيق صدر السلطة لمنتقدي سياستها، وفشلها في التعامل مع المطالب الشعبية المشروعة التي يمكن أن تضع لها الحلول بأساليب أكثر سلمية وحضارية. وهي مطالبة في أن تتعامل اليوم بجدية أكثر في حل تلك الملفات العالقة المسببة لهذه الاحتجاجات بدل من قمعها. ومن الأسباب الرئيسية الدافعة لتلك الاحتجاجات والتي تستوجب الالتفات من السلطة هي سياستها في ممارسة التمييز الممنهج –على جميع الأصعدة- ضد سكان البلاد من أبناء الطائفة الشيعية ومناطق سكنهم، والدي (أي التمييز) يجد له الرعاية والتبني لدى السلطة الحاكمة، وكذلك التجنيس السياسي الذي يهدف إلى تغيير النسيج الاجتماعي والثقافي لسكان البلاد ويجعل من مواطنيها -من السنة والشيعة- أقلية، وتصاعد التعذيب الممأسس في سجون الأجهزة الأمنية والاعتقالات المستمرة ضد المحتجين والمتظاهرين بشكل سلمي، ومنع المسيرات والاعتصام السلمية والندوات المناهضة لسياسة السلطة.

السنابس: المصاب علي أكبر (14 سنة) أصيب بـ 23 رصاصة شوزن في أنحاء مختلفة من جسمه

السلطات تلجأ للرصاص لصيد طيور الحرية:

عبدالجليل السنكيس
20 نوفمبر 2009م

أصيب أربعة أطفال في قرية السنابس أمس (الجمعة) بجروح متفرقة بعد أن أطلقت عليهم قوات مكافحة الشغب »الشوزن «إثر اندلاع مواجهات مع مجموعة من الشباب. وتشير التفاصيل إلى أن أكبر علي (14عاما) أصيب بجروح متفرقة في جسمه، بعد أن أطلقت عليه قوات مكافحة الشغب »الشوزن «عندما كان يهم بالرجوع إلى منزله في قرية بلاد القديم، عندما انتهى من لعب كرة القدم مع رفاقه في السنابس، وحينما كان يهم بالرجوع إلى المنزل عند حوالي الساعة 6 مساء وقعت مواجهات على شارع البديع بين شباب وقوات مكافحة الشغب، فوجهت له قوات مكافحة الشغب طلقات »الشوزن « في ظهره ووقع على الأرض، وتم طلب سيارة الإسعاف التي نقلته إلى مجمع السلمانية الطبي، ونقل شهود عيان أن أفراد مكافحة الشغب قاموا بضربه بالشوزن على ظهره ورأسه في الوقت الذي تدخلت عدد من نساء القرية لتخليص الشاب..كما أصيب حسين طالب (11 عاما) بطلقات من »الشوزن «عند خروجه من المسجد بعد أداء صلاة المغرب والعشاء وأدخل على الفور إلى غرفة العمليات لنزع الشوزن من جسمه. وتشير التفاصيل إلى أنه رأى شبابا يجرون فحاول الجري للرجوع إلى منزله فتفاجأ بثلاثة من أفراد مكافحة الشغب أطلقوا عليه الشوزن في ظهره ورجله. ..

كما تعرض طفل آخر في السنابس يبلغ من العمر 13 عاما بإصابات متفرقة جراء إطلاق »الشوزن .« ونقل أهل المصاب أن الطفل كان يسير في قرية السنابس مع أصدقائه بالقرب من منزله، فتفاجأ بسيارة من نوع »كورولا «تطلق عليه طلقات من سلاح »الشوزن «وأصيب في رجله وظهره، وأصيب عبدالله سوار (12 عاما) بطلقات الشوزن ونقل إلى المستشفى لتلقي العلاج- الوسط 28 مارس 2009م هذه تغطية صحفية لبعض تفاصيل إصابات أربعة أطفال لم يتجاوز أكبرهم 14 عاماً تعرضوا في نهاية شهر مارس الماضي لطلق برصاص الشوزن- المستخدم في صيد الطيور- في مواقع مختلفة في قرية السنابس ومن قبل مجموعات مرتزقة مختلفة بلباس عسكري ومدني. وفي الوقت الذي نشيد بالدور المهني الذي قامت به الجريدة في تغطية تفصيلية ومتابعة للحدث، فإن هناك قضايا كثيرة مشابهة تمنّع الإعلام البحريني الموجه من تغطيتها، كما إن تخوف المصابين برصاص الشوزن من الإعتقال منعهم من إظهار أنفسهم. وهو ما حدث لكميل الغنامي (15 سنة) الذي أصيب برصاص صيد الطيور مساء الإثنين 16 نوفمبر الحالي في قرية الدير[i]، حيث تم إعتقاله في اليوم التالي بعد انتشار خبره، ضمن جملة اعتقالات في المنطقة التي برزت فيها مقاومة شرسة[ ]iiواحتجاجات شعبية مستمرة ضاق بها صدر السلطات الأمنية التي فشلت في أخمادها من خلال العقاب الجماعي الذي شمل حصار القرية الأبية وإغراقها بالغاز الكيماوي، وتهشيم سيارات المقيمين فيها[iii]، وآخرها محاولة صيد المقاومين باستعمال رصاص صيد الطيور. لم يكن ابن الدير البطل- الغنامي- أول من يصاب برصاص القوات المرتزقة، ولن يكون هو الأخير. فقد لجأت السلطات الأمنية لرصاص الطيور لصيد الأحرار المطالبين بالحرية والمتظاهرين الذين يصرون على حياة الكرامة من خلال احتجاجهم على سياسة الإستيطان وأحلال شعب مستورد بدل الشعب الأصلي (من شيعة وسنة) تردي استمرار اعتقال النشطاء. فإضافة للسنابس الحرة حين أصيب الأطفال الأربعة المشار لهم في الخبر أعلاه، استعملت السلطات البحرينية الرصاص في كرزكان وسترة والدراز والدير والبارحة في أبوصيبع من قبل مرتزقة في سيارات مدنية.

فما دامت هناك احتجاجات متواصلة، وحالة غضب ورفض للتطبيع مع السلطة بشكل متنامي، فإن حالة الإحباط في النخبة العسكرية الحاكمة لفشلها في امتصاص النقمة الشعبية وتهدئة الشارع من خلال الإفراجات الأخيرة و تعبيراً عن فشل الأجهزة الأمنية في بسط سيطرتها على الوضع العام في شوارع وقرى البحرين، سوف تعبر عن نفسها من خلال التفريط في استعمال القوة العسكرية. فهذا ما حدث في 17 ديسمبر 1994م حينما قرر النظام اللجوء لإستعمال الرصاص الحي سقط بسببه الهانيان في السنابس، وما تلاه من مواجهات تسببت في سقوط العشرات من الشهداء. وهذا ما أضطر النظام إليه، لبسط سيطرته، من بسط اليد وتمكين للمرتزقة والميليشيا المسلحة التي عاثت الفساد ونشرت الإرهاب والرعب نتج عنها سقوط الشهيد علي جاسم في 17 ديسمبر 2007م في مواجهات في السنابس أيضا.

ولا يوجد شك، في أن رتل الشهداء .. أضاحي التغيير الحقيقي والإصلاح الجذري في البحرين.. سوف يتواصل، ما دامت عقلية النظام ونخبته العسكرية مواصلة في انتهاج سياسة الألغاء للشعب، واستعمال سياسة العصا الغليظة في مواجهة المطالبة بكتابة الدستور العصري المعبر عن إرادة الشعب، وفي قبال المد المتنامي لسياسة الإستيطان وتغيير الهوية وبرنامج الإبادة والإستبدال لشعب البحرين بفلول المرتزقة في بلدان الشام واليمن والسعودية والباكستان والعراق. وما دامت العقلية الحاكمة لا تعترف بوجود الشعب الأصيل (من شيعته وسنته) وحقه في الحياة الحرة الكريمة، فإن الإحتجاجات سوف تتواصل. وما دام مشاريع نهب خيرات البلاد، واقتصارها على النخبة الحاكمة على اعتبار أنها مغانم، وحرمان الشعب من خيرات البلاد، فإن برامج الأحتجاجات ومقاومة التطبيع والرضا والتسليم للأمر الواقع سوف لن تتوقف.. الإعتصامات.. المسيرات ..إطفاء الأنوار.. أعمدة الدخان..مقاومة المرتزقة الأجانب..وكل الأنشطة المعبرة عن الرفض للإستسلام لمشاريع النظام الرامية لمزيد من التهميش والحرمان والتآمر على الشعب بأي حلة كانت وعبر أي مجلس أو هيئة كانت، سوف تتواصل. كما أن الإعتقالات، والتعذيب، والسجن والتهجير والإبعاد في الماضي، لم يوقف الحركة المطلبية المطالبة بتفعيل الإرادة الشعبية الحقيقة والمشاركة في صناعة القرار والثروة، فإن إعادة الحياة لسياسة القمع والترهيب عبر استعمال الرصاص- بغض النظر عن نوعه وحجمه- وحصار القرى واستباحة البيوت الآمنة وسلبها الأمن من قبل القوات المرتزقة الأجنبية سوف لن تزيد إلا إصراراً على مواصلة درب المقاومة..مقاومة تفضي لإحدى إثنتين: النصر وتحقيق المطالب.. أو الشهادة في سبيل الوطن ودفع الظلم وتحقيق العدالة وهي لا تنفك عن معنى الشهادة في سبيل الله تعالى.

إن حب الوطن.. والرغبة في العيش بكرامة فيه في ظل العدل والعدالة التي تحكمها وثيقة يقرها الشعب وتعبر عن إرادته الحقيقية- الدستور العصري- هو المطلب الأول الذي ستتواصل المطالبة به والتضحية من أجله، فلا كرامة للشعب دون دستور عصري يكتبه الشعب بيده، كما جاء في العريضة الأممية التي وقع عليها 82 ألف مواطن بحريني. فلا لدستور الشيخ حمد غير الشرعي الذي جاء في السر وكتب بليل بهيم من قبل مرتزقة الدساتير العربية، ولا لمشاركة في أي من مفرزات هذه الوثيقة اللقيطة وإسباغ أي مشروعية لها، مهما كانت المغريات الشخصية والمكتسبات الطائفية والسياسية الضيقة. ولا مواصلة مع سياسة التطبيع والرضا بالموجود و"الممنوح" من مكرمات النخبة الحاكمة.

المطلب الثاني الذي يستوجب التضحية والفداء.. مناهضة مشروع الشيخ حمد لإستبدال شعب البحرين الأصلي بمرتزقة الدول المحيطة التي تتأمر حكوماتها ضد شعب البحرين. فما دام هذا المشروع وأثاره قائمة، فإن المقاومة والإحتجاجات سوف تتواصل ولن تتوقف حتى يتم إصلاح ما أفسده الديوان.

أما المطلب الثالث، فهو العدالة ووقف سياسة التمييز والحرمان والتفقير التي تقودها الثلة الحاكمة والحصار الإقتصادي المقنن لأبناء الشعب، من أبناء القرى الذين لا يسبحون بحمد الحاكم كل صباح ومساء.

بدون تحقيق هذه المطالب، فلا مستقبل للبحرين وأبناء شعبها. الآراضي والبحار والثروات للطبقة الحاكمة ولمن يلوك حولهم. الوظائف، والخدمات والسكن للمطبلين والبحرينين الجدد. وليس للمواطنين الأصليين سوى الحرمان والجوع والعيش بقهر وذل. ولهذا..فإن قبضات الشعب سوف تواجه رصاص النظام ..والمعارضة الحقيقية سوف تواصل دربها.. والمقاومة المدنية لن تتوقف مهما إزدادت شراسة الأجهزة ومرتزقتها.. ومن حق المقاومين الدفاع عن أنفسهم.. وحماية أجسادهم ومنع المرتزقة من انتهاك حرمة بيوتهم وقراهم. فالخير والأمن والأمان يجب أن يعم الجميع دون تهميش أو تمييز أو تآمر.

بيان العزة والكرامة

مع تطورات الحركة الاحتجاجية الشعبية واتساع رقعتها لتشمل العديد من قرى البحرين الأبية، ومع اقتراب عيد الشهداء وذكرى رحيل قائد الانتفاضة الشعبية المباركة في التسعينات سماحة العلامة الشيخ عبد الأمير الجمري (رحمه الله تعالى) الذي يصادف : (18 / ديسمبر) ومع تصاعد الغضب الشعبي بسبب انتهاكات السلطة الشنيعة لحقوق الإنسان، وتراجعاتها المطردة عما سمي بحركة الإصلاح، وعجز البرلمان عن فعل أي شيء لصالح عموم الشعب ـ لاسيما الفئات المحرومة منه ـ مما اشعر المواطنين باليأس مما هو قائم، والحاجة إلى فتح الطريق المسدود في وجه تطوير المسيرة الوطنية، وتحصيل الحقوق الطبيعية والوضعية المكتسبة بطرق مشروعة، تتوجه السلطة إلى التصعيد القمعي في مواجهة الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية عبر آليتها غير الوطنية من جحافل المرتزقة الأجانب في قوات الشغب .

وفي تطور خطير صرح مدير عام مديرية شرطة المحافظة الشمالية أن رجال الأمن لديهم الصلاحيات القانونية التي تخولهم استخدام السلاح الناري لمواجهة من أسماهم بالفئة الضالة والخارجة عن القانون متى استدعى الأمر ذلك (الصحف المحلية . الثلاثاء : 17 / نوفمبر / 2009م) .

ومن جانبه صرح مدير عام مديرية محافظة المحرق أن رجال الأمن قاموا بإطلاق عدة طلقات تحذيرية في منطقة الدير إثر قيام مجموعة من مثيري الشغب والتخريب ـ على حد قوله ـ بعد تجمعهم وإشعال الحرائق في الإطارات وحاويات القمامة (الصحف المحلية . السبت : 31 / نوفمبر / 2009م) وقد تناقلت الأخبار استخدام قوات الشغب الأجنبية للسلاح المحرم دوليا (الشوزن) على نطاق واسع ضد المحتجين والمتظاهرين العزل في مختلف مناطق البحرين .

ونحن الموقعون أدناه إذ نستنكر وندين التصريحات غير المسؤولة من القيادات الأمنية في السلطة، ومن الممارسات القمعية لقوات الشغب والمليشيا المسلحة من المرتزقة الذين عاثوا في الأرض الفساد ونشروا الرعب والخراب في البلاد، هو تخويف المحتجين وإسكات أصوات الأحرار من أبناء الشعب الغيارى على دينهم ووطنهم وشعبهم، والسعي لخلق البلبلة في صفوف قيادات المعارضة والتعويل على انقسامهم، وخلق حالة من التراجع والضعف وفرض سياسة الأمر الواقع . ونعتقد بأن الرموز والقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني إذا التزمت الصمت تجاه هذا التطور الخطير، أو لم يكن لها موقف قوي واضح وصريح رافض لهذه التطورات القمعية الخطيرة من قبل السلطة ضد أبناء الشعب العزل، فإن ذلك من شأنه أن يغري السلطة بأن تفعّل تهديداتها الخطيرة، فهي صاحبة سوابق عديدة لا حصر لها في هذا المجال .

وبهذه المناسبة نقول : بأن المطالبة بالحقوق لن تتوقف، والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين، والاحتفاء بالشهداء وأبطال الانتفاضة، هو من لوازم المسيرة الوطنية النضالية المطالبة بالحقوق، وأن الوهن والضعف أمام السلطة لن يوصلنا إلى حل، بل أثبتت التجربة أن ذلك يغريها بالمزيد من الظلم والإجحاف بحقوق المواطنين . وأن إتباع السلطة لسياسة التهديد والإرهاب والتصعيد القمعي ضد أبناء الشعب العزل بهدف إسكاتهم عن المطالبة بحقوقهم العادلة، هو دليل على خواء النظام وفشل السلطة في حل الملفات العالقة وفي إعطاء المواطنين حقوقهم الطبيعية في الحياة، وأن ذلك لن يوقف الاحتجاجات والمظاهرات والمطالبة بالحقوق، بل سيزيد من التوتر على الساحة الوطنية، وربما يدخلها في أنفاق مظلمة . فالشعب البحراني المسلم الغيور، قد تغذى على موائد آيات القرآن الحكيم، ومجالس عزاء الإمام الشهيد المظلوم الحسين بن علي (عليهما السلام) فعشق الشهادة وتاق لها، وليس هناك من خيار أمام الشعب وقوى المعارضة في مواجهة ظلم السلطة وإجحافها، وحرمان الشعب من حق الشراكة السياسية، وتجنيس جحافل المرتزقة الأجانب الذين تستوردهم من شتى بقاع الأرض كشعب بديل عن السكان الأصليين (سنة وشيعة) على غرار الاستيطان الصهيوني لفلسطين المحتلة، وسرقة الثروات الوطنية ـ وكأنها غنائم حرب خالصة للحكام ـ ووضع اليد بصورة غير مشروعة على الأراضي الواسعة من البلاد، والفساد الإداري والمالي والأخلاقي المستشري في مفاصل الدولة، سوى الإصرار على المطالبة بالحياة الكريمة والحقوق والتضحية من أجلها، مع التقيد المطلق بأحكام الشريعة المقدسة، والمحافظة على حرمة الأرواح والممتلكات العامة والخاصة، وإلا فالبديل هو القبول بالحرمان والذل والهوان . فلن تنفع أساليب القمع والإرهاب، وحصار القرى، وأتباع سياسة العقاب الجماعي، واستباحة المقدسات والمنازل والحرمات من قبل القوات المرتزقة الأجنبية، مع قوم عشقوا الحق والعدل والشهادة، وزهدوا في دنيا الفساد والذل والهوان، ورفعوا صادقين شعار : " هيهات منا الذلة " فإن قبضات الشعب الأبية، سوف تواجه رصاص الغدر والإرهاب، والمعارضة الحقيقية سوف تواصل دربها، والمقاومة المدنية سوف تستمر ولن تتوقف، مهما ازدادت شراسة قوات المرتزقة الأجنبية، بل كلما زادت السلطة في هذا الشعب المسلم الأبي قهرا وتعذيبا وقتلا، كلما ازداد هو تمسكا بالحياة الحرة الكريمة، وازداد إصرارا على المطالبة بالعدالة والحقوق . وقد جربت السلطة القتل والسجن والتعذيب والتهجير للمواطنين في انتفاضة الكرامة الشعبية المطالبة بالحقوق في التسعينات، ولم تنجح في إخماد الانتفاضة والأصوات الحرة في البلاد، فبحثت لها عن مخرج يخرجها من أزمتها الخانقة، فكان ميثاق العمل الوطني .

ونقول للسلطة : أننا وجدنا تصاعدا في وتيرة الأعمال القمعية والانتهاكات لحقوق الإنسان منذ أن تولي وزير الداخلية الحالي مسؤولية هذه الوزارة، وأن على السلطة الإفراج عن كافة المعتقلين، وأن تلجأ إلى الحوار الجدي مع المعارضة لحل كافة الملفات العالقة بشكل عادل يرضي كافة أبناء الشعب، فهذا ما تقتضيه المسؤولية الوطنية، وهو السبيل الوحيد إلى تحقيق الأمن والاستقرار ثم التقدم والازدهار في الوطن العزيز، وأن لا تتورط أكثر في إرهاب الدولة وتكرار التجارب الخطيرة السابقة، وأن تعلم بأن ليس في مقدورها دائما الخروج من ورطتها بسلام، فاستخدام السلاح ضد المواطنين العزل هو إرهاب دولة يعاقب عليه القانون الدولي، ولا يزال طلب المعارضة بتقديم رجال السلطة والأمن المتورطون في انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة في الداخل والخارج قائما، والشعب قد أصبحت له تجارب عديدة، وعلاقات واسعة، وأصبح أكثر وعيا ونضجا ومراسا في النضال، ولن يجدي السلطة نفعا نعيق الغربان المؤيدة لها على الباطل هنا وهناك، وأن دماء الشهداء هي الضمان الحقيقي لتحقيق المطالب الشعبية العادلة، وسوف تطارد القتلة بحقها في الدنيا والآخرة .

وبهذه المناسبة : نلفت انتباه الأمم المتحدة وكافة المؤسسات الدولية إلى ما تدبره السلطة الحاكمة في البحرين ضد أبناء الشعب المظلوم من مآمرات خطيرة، فقد فرضت عليه التهميش، وحرمته من حقه في الشراكة السياسية وتقرير المصير، وجلبت شعب بديل عنه من خلال التجنيس السياسي (التوطين) وهي تهدده اليوم باستخدام الرصاص الحي، كل ذلك بهدف الإبادة والاستئصال، ونحن ندعو كل الشرفاء والأحرار في العالم لتحمل مسؤولياتهم الإنسانية تجاه هذا الشعب المظلوم المستهدف في عيشه وهويته ووجوده .

صادر عن :
تيار الوفاء الإسلامي .
حركة الحريات والديمقراطية (حق) .
حركة أحرار البحرين .
بتاريخ : 6 / ذو الحجة / 1430هج .
الموافق : 24 / نوفمبر ـ تشرين الثاني / 2009م .

الخليفيون يهددون - تتمة ص 1

الابطال، حتى رفع الاحرار اصواتهم بالتحدي، غير آبهين بما ينتظرهم من البطش. وما الجديد في هذه التهديدات؟ ان ابناء البحرين الذين نهلوا من معين القرآن ما يشد عضدهم ويقوي موقفهم أقوى من ان يخضعوا للتهديدات الخليفية التي تعبر عن افلاس سياسي ونفسي. البحرانيون مرتبطون بقرآنهم بايمان صادق، واستمتاع بمنطق القرآن الذي يؤكد خواء تلك التهديدات: "الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم، فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل، فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء، واتبعوا رضوان الله، والله ذو الفضل العظيم. انما ذلكم الشيطان يخوف اولياءه فلا تخافوهم وخافون ان كنتم مؤمنين".

احرار البحرين الذين قدموا قوافل الشهداء على طريق الحق والعدل، مستمرون على عهدهم الذي عاهدوا الله عليه، وها هم يستعدون لعيد الشهداء المجيد، لتجديد اعلان المفاصلة مع الاحتلال الخليفي، لا يؤثر فيهم تثبيط المثبطين، ولا يدفعهم للتراجع تهديدات الباطشين، ولا يخيفهم رغاء المتجبرين. لقد نهلوا ماء الشهادة من معين الحسين، وآمنوا بعدم امكان التعايش مع الحكم اليزيدي المقيت، وأصروا على دحر الاعداء بدمائهم، واستسخفوا اعلام النظام الهش، وأصروا على اتباع درب الشهادة والايمان، وساروا على خطى الذين سبقوهم باحسان. ان الواحد من البحرانيين يعادل في صموده وثباته اضعاف المرتزقة الذين استقدمهم الاحتلال الخليفي لقمع الشعب، وبالتالي فهم واثقون من النصر المحتوم الذي وعدهم الله اياه، وما عادوا ينكفئون امام التهديد والوعيد. انهم على موعد مع عيد الشهداء الذي يعتبر يوم براءة من الاحتلال، ومفاصلة مع نظام النهب والسلب والتنكيل، وسوف يحيون هذا اليوم كما فعلوا في السنوات الماضية، وسوف يستمرون في المطالبة باطلاق سراح الرهائن البحرانيين الذين يرزحون في زنزانات التعذيب الخليفية، وكل منهم يشعر انه أطهر من هؤلاء الأراذل الذين دنسوا ارض اوال الطاهرة بعهرهم وبطشهم وديكتاتوريتهم. لقد افشلوا المشروع السياسي التافه الذي طرحه الطاغية واعتقد انه سوف يقنع الاحرار بقبوله. وقد جن جنونه عندما رأى حذاقة بصرهم، فلم يرفضوه فحسب، بل أصروا على اسقاطه، غير آبهين بمن رضي به أيا كانت ذرائعه. من هنا تبدأ المقاومة، ومن هنا يبدأ النظام الخليفي العفن سقوطه نحو الهاوية، ومن هنا يبدأ نصر الله لعباده المظلومين الصابرين المتحسبين، فهو حسبهم ونعم الوكيل.

قوات الشغب المرتزقة وهي تحمل السلاح لتستخدمه ضد المتظاهرين العزل

بحريننا ..غارقة

بحريننا ..غارقة.. فارطة في داهية
أنهكها الحاكم من ثلثه للحاشية
تعاونوا في نهبها .. تقاسموا الأراضيَ
ووزعوها بينهم في ليلة وتالية
من بحرها لبرها ونخلها والساقية

ولم يكتفوا بنهبها فالثروة ليست كافية!
بل زوروا تاريخها وحرفوا المعانيَ
بحريننا ..غارقة.. فارطة في داهية
وزيرها، وكيلها، ضابطها، والألوية

والقاضي والسفير من عائلة العتاوية
عصابة نافذة شبيهة بالمافيا
الغدر منهم واضح والأيدي ليست خافية
تآمروا وخططوا والناس كانت غافية

وأغدقوا وعودهم كاذبة وخاوية
وحولوا بحريننا مملكةً إقطاعية
وأبدلوا دستورها بمنحة مجافية
وفتتوا أبناءها مذاهباً معادية

استجلبوا الأغراب من كل البقاع النائية
وجنسوهم، أكرموهم، عززوزهم عاليا
والشعب فينا يكتوي بنار فقر حامية
مصائبه لا تنجلي .. من كل صوب آتية
عطالةٌ، بطالةٌ، والعيش بات غاليا

بحريننا فيها العجب، فيها الغريب حاميا!
الحر فيها يعتقل ويخرجوا الحراميَ
والجلاد صار دَيِّناً وواعظاً وداعية
بحريننا ..غارقة.. فارطة في داهية

المدح فيها سُلَّمٌ لتبلغ الكراسي
ومن أراد جاهةً بمنصبٍ إداريا
امتهن التقبيل في الأنوف والأياديَ
أو صار بوقاً أو عصا أو طبلة موالية
بحريننا ..غارقة.. فارطة في داهية

قد فصخوها قسوة وضاجعوها دامية
نكحٌ بغير رحمةٍ أو مَرهمٍ أو واقيا
تبادلوا في وطئها واطلقوها عارية
وبادروا وبرروا .. وقالوا: كانت زانية!
أقولها مؤكِداً وواثقاً وواعيا

حكامنا أفعالهم تقودهم للهاوية
تاريخهم وعُفنُهم مصيره للحاوية
أقولها صراحة .. أقولها علانية

لأبي العتاهية